لذكره لان المقصود ذكر العقايد على التفصيل ولو استغني بالعام عن الخاص
لكان ذريعة الى جهل كثير من العقايد اذ ادخال الجزئيات تحت الكليات
عسير وخطر الجهل في هذا الفن عظيم كالكفر والمعاصي صرح
الشارح بذلك لانه محل النزاع بين اهل السنة والمعتزلة فانهم ذهبوا الى انه
لا يريد الشرور والقبايح احترازا عن الكراهة الخ اي الكراهة لفظ مشترك قوله
بين عدم الارادة وهو اصطلاح المتكلمين وبين النهي عن الشي وهو
اصطلاح الفقها فقسرها بما ذكر احترازا عنها عند الفقها ولو
اطلق لربما توهم خلاف المراد خصوصا والمختلي بنقول ان الكراهة اي المكلف
شرعا ليست بمراده لان الارادة عنده تابعة للامر اذ ملازمة
علة محذوف والذهول الخ ظاهر في ان الغفلة اعم وقال الكستاني
قال في المقاصد الذهول عن الصورة الادراكية اذا انتهى الى زوالها
بحيث يفتقر الى البيان فنسيان والا فسهو انتهى واما الغفلة فقال
في القاموس غفل عنه غفولا تركه وسهى عنه ثم قال في اثنايه والاسم اي الاسم
الغفلة انتهى فظهر من هذا النقل انهما متقاربان معنى من حيث ان
الغفلة هي اخص وكان يتقدم لنا عكس هذا وهو انها اعم انتهى
كلامه فالاحرى له في الحاق اي بالها مشي او في تاليفه انا الف متنا
او شرحا على هذا المتن او غيره وليس المراد الحاقه في صلب المتن او الشرح
اذ لا يجوز يلزم عنه وجود الكلابيات الخ وذلك يستلزم عدم
الارادة والاختيار يلزم من حركة الاصبع والخاتم كلاهما
مخلوقة لله تعالى ان الكراهة تستلزم الخ فيه انه مخالف لما مر مخلوق
حيث جعلها معناها المطابقي بالتعليل او بالطبع المراد بالطبع
الحقيقة كما في تاثير النار بحرارتها فيما تؤثر فيه والادوية في الامراض
ونحو ذلك والحاصل ان الفاعل عند الفلاسفة ثلاثة فاعل
بالطبع وفاعل بالعلة والفرق بينهما اشتراكهما في عدم الاختيار
ان الفاعل بالطبع يتوقف على وجود الشرط وانتفا المانع بخلاف الفاعل

بالعلة

بالعلة وفاعل بالاختيار واما المسلمون فلم يقولون الا بالفاعل المختار
وهو الذي ان شا فعل وان شا ترك ثم ان المعتزلة قسموه الى قديم وهو الله
تعالى والى حادث وهو العبد لانه خالق لافعاله الاختيارية واما
اهل السنة فقالوا لا فاعل بالاختيار سوى الله وحده وهذا
هو الفرق اي وما تقدم من وجود الشرط وانتفا المانع هو الفرق اي
الفارق بين الخ وقوله ان العلة لا يتوقف الخ بيان له اي للفرق
لان علته وطبيعته قديمة اي وهي واجب الوجود تعالى عندهم
واذا كانت العلة قديمة لزم قدم المعلول اذ المعلول لا يتخلف عن
علته واذا كان المعلول قديما لم يصح قصده وهذا من جملة ما كفروا
به لانهم نفوا عنه تعالى القدرة والارادة وساير صفات المعاني
ووجه منافات الخ اي فالمراد بالضد مطلق مناف ولو كان بتوسط
فان قلت فعلى هذا كل ما كان منافيا للعلم فهو مناف للارادة
فيلزم عليه ان يذكروا اضداد العلم هنا ايضا قلت هو كذلك الا ان
الجهل وما في معناه يقابل العلم لغة وعرفا حتى انه لا يذكر في مقابله
غيره من الذهول والغفلة واما هما فانما كان كثيرا ما يقابل بلان يقابلان
بالقصد كما اذا قيل فلان فعل كذا قصدا فيعتذر عنه بالذهول
والغفلة ذكرها المصنف ضد الارادة المكتاني الجهل الخ اي
مركبا او بسيطا الا ان الاول ضد لانه ادراك الشي على خلاف ما هو
عليه في الواقع وهو وجودي عندنا لانه ادراك واما عند المعتزلة
فهو ليس بضد بل مماثل فامتناعه للمماثلة والثاني عدم العلم
فمقابلته به من مقابلة العدم للملكة بمعلوم ما يتعلق بالجهل
وفيه الفصل بين المصدر ومعموله بالعطف ويحتمل ان يتعلق بالضمير
المضاف اليه العايد على الجهل هذا مذهب اهل السنة ومقابله
للمعتزلة والنزاع في المركب واما البسيط فعند اهل السنة عدم فهو
محل اتفاق فقول الشارح اما الجهل فهو ضد العلم ظاهر في الجهل المركب

Copyright ... University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)